

بقلم:

نادية مراد

سفيرة النوايا الحسنة
لدى مكتب الأمم المتحدة
المعنيّ بالمخدرات
والجريمة

الصراع والرّق المعاصر:

ننجو من ظروف لا يمكن تصوّرها،
لكن الخلاص مرهون بكسر الحلقة
المفرغة التي يدوران فيها

نادية مراد، امرأة يزيديّة تعتزّ بنفسها، حائزة

على جائزة نوبل للسلام وسفيرة للنوايا الحسنة

لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة، وهي مناصرة بارزة للناجيات من الإبادة

الجماعية والعنف الجنسي. يضمّ المجتمع

اليزيديّ الذي يتمركز معظمه في شمال العراق

الحديث، مجموعة من السكان وحدتهم هويتهم

الأخلاقية والدينية. وقد واجه اليزيديّون التمييز

والاضطهاد وأقصى أشكال الاستغلال، على مدار

تاريخهم الطويل. ففي عام ٢٠١٤ وضمن أبشع

الهجمات الوحشية، شنّ مقاتلون من الجماعة

الإرهابية تحت شعار تنظيم الدولة الإسلامية

(داعش) حملة ممنهجة تستهدف القضاء على

المجتمع اليزيديّ. وقد استُخدم الاستعباد

الجنسي سلاحًا لارتكاب الإبادة الجماعية.

تعرّف في هذا المقال كيف أدّى فرار نادية من

الأسر في يد تنظيم الدولة الإسلامية إلى سعي

حثيث وراء تحقيق العدالة لمجتمعها وللناجيات

من العنف الجنسي على مستوى العالم.

تستعرض نادية كيف يمكن للاستغلال أن يكون

سلاحًا وعاقبة للحرب في آن واحد، كما وتمنحنا

نادية الأمل بأن المجتمعات المضطهدة يمكنها

أن تنجو، بل وتزدهر، عند اتباع مناهج تركّز على

المجتمع والناجين.

لا تحدث الإبادة الجماعية من قبيل الصدفة. ولا يحدث استعباد

النساء والاعتداء الجنسي عليهنّ من قبيل الصدفة. ولم يكن من

قبيل الصدفة أن تقرّر داعش ارتكاب الأعمال الوحشية والتدمير

ضد المجتمع اليزيديّ في سنجار بشمال العراق. لقد أدت قرون

الاضطهاد التي عشناها إلى زيادة ضعفنا، وعندما أحاط بنا

المسلّحون في صيف ٢٠١٤، كنّا كالجملان التي توشك أن تُذبح.

عندما اقتحم الإرهابيون قريتي "كوشو"، عومل الرجال والنساء

معاملة مختلفة على الفور. فقد قُتل الرجال، ووقع الصبيان

فريسة للأسر والتضليل الفكري (غسيل الدماغ). ووقعت

النساء والأطفال في الأسر وأجبرن على تغيير دينهن وخضعن

للعبودية المنزلية، وأجبر الكثير منهن على الزواج من المقاتلين.

ومن خلال هذا العنف الجنسي المنظم - وتلقين أطفالنا - كانوا

يستهدفون تدمير مجتمعنا بتدمير أجسامنا أولًا، ثم تدمير فِكرنا.

وكما هو الحال مع أعمال الإبادة الجماعية الأخرى، لقد ارتكبوها

بدقة وتخطيط. فقد حولوا الاغتصاب والعنف ضد النساء إلى

قوانين بيروقراطية، عن طريق الكتيبات "الإرشادية" المخصصة

للمقاتلين أولًا، ثم عن طريق استخدام منصات عبر الإنترنت مثل

تطبيق "تلغرام" لشراء النساء وبيعهن. ثم أنشأوا طريقًا بين

العراق وسوريا لغرض صريح وهو الإتجار بالفتيات اليزيديّات،

على أمل أن وجودهنّ قد يجذب المزيد من المقاتلين من جميع

أنحاء العالم.

لقد كان العنف الجنسي الذي ارتكبته داعش ضدنا سلاحًا

حربيًا، ولكن ما عشناه لم يكن مقتصرًا علينا وحدنا. فإذا نظرنا

إلى التاريخ الإنساني، سنجد أن الاستعباد والاعتداء الجنسي على

النساء والفتيات الأسيرات في ظلّ الصراع قد حدث مرارًا وتكرارًا.

فهو مذکور في إلياذة هوميروس، وقد سمعنا عنه في شهادات

النساء خلال الحرب العالمية الثانية، وما زلنا نشاهده في الأخبار

في تقارير الصحفيين.

كيف يُعقل أن تظَلّ معاملتنا للنساء خلال الصراع ونحن على

أعتاب العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وهو القرن

الذي أحرز فيه المجتمع تقدمات هائلة في عدة جوانب، كما كانت

عليه في العصر البرونزي؟

لماذا يبدو المجتمع الدولي وكأنه قد فقد الاهتمام بملاحقة

مرتكبي العنف الجنسي، رغم روايتي أنا وغيري لقصصنا

مرارًا وتكرارًا؟



رغم افتخاري بأنني قد نجحتُ في الدعوة إلى إصدار القرار رقم

٢٤٦٧ في اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي

ينصّ على توسيع نطاق الالتزام بالقضاء على العنف الجنسي في

أوقات الصراع باتباع منهج يركّز على الناجيات، فإنه ليس كافيًا.

ولم تتعدّد المحكمة الجنائية الدولية ولا المحاكم الوطنية

العراقية حتى الآن لمحاكمة أعضاء داعش محاكمة رسمية

على ما ارتكبه من جرائم الإبادة الجماعية والعنف الجنسي.

وحتى تاريخه، لم تُرْفَع سوى قضيتان جنائيتان ضد المقاتلين

والمتمّارين معهم. وكتلتاهما أسفرت عن إصدار المحاكم

الألمانية للإدانة بجرائم الإبادة الجماعية، بما في ذلك الاستعباد

المُمنهج للنساء والفتيات اليزيديّات.

في أعقاب الغزو الذي شنتّه داعش، تمكّن فريق التحقيق

التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساواة عن الجرائم التي ارتكبتها

داعش (UNITAD) من جمع الأدلة ضد ٢,١٠٠ من مرتكبي

جرائم العنف الجنسي. لذلك فإن محاكمة مُجرمين اثنين فقط

من بين أكثر من ألفي مُجرم لا يبدو رادعًا لمرتكبي الجرائم

في المستقبل. وأرى أنه يتعيّن علينا أن نستخدم كل الوسائل

المتاحة في أيدينا، ومنها فرض العقوبات وتطبيق الولاية

القضائية العالمية، كي نُظهر للعالم أجمع أننا لن نتسامح مع

العنف الجنسي في أوقات الصراع.

قرّرتُ أن يكون عنوان كتابي "الفتاة الأخيرة"، لأنني أريد أن أكون

آخر فتاة في العالم تروي قصة كهذه. ولكن هذا لن يتحقّق ما لم

يناضل المجتمع الدولي بجديّة من أجل تطبيق العدالة، وما لم

تتعامل مع اللامساواة الجندرية ونقاط الضعف المجتمعية التي

تجعل المجتمعات عُرضة لخطر مثل هذه الجرائم الهمجّيّة.

لهذا أصبحت رسالتي في الحياة تتمثّل في إعادة بناء المجتمعات

والدفاع عن الناجيات من العنف الجنسي. ففي عام ٢٠١٨،

أطلقتُ "مبادرة نادية" بهدف تحقيق السلام والأمان للنساء

والفتيات، وللمساعدة في تعافي المجتمعات اليزيدية المحاصرة

وإعادة تنميتها. وبينما نقترّب من الذكرى السنوية التاسعة

للإبادة الجماعية، ما زال هناك أكثر من ٢,٨٠٠ امرأة وطفل في

عداد المفقودين المستعبدين على يد داعش.

لقد بدأتُ مقالتي بهذه الجملة "لا تحدث الإبادة الجماعية من

قبيل الصدفة".

فالعنف الجنسي لا يحدث في أوقات الصراع من قبيل الصدفة.

والأسباب الجذرية لضعفنا، نحن النساء اليزيديّات، مألوفة

على نحو مؤلم للعديد من الفئات المهمشة الأخرى سواء في

أفغانستان أو اليمن أو جمهورية الكونغو الديمقراطية. يجب

علينا أن نستأصل جذور الفقر وعدم المساواة والقمع السياسي

والأعراف التي تمنح الشرعية لمثل هذا التمييز، أينما كانت.

وعلينا أيضًا أن نتبع منهجًا شاملًا لزيادة إتاحة الاحتياجات

الأساسية وتوفير وسائل حماية شاملة في الوقت والمكان

المناسبتين. وهذا يشمل دمج المناهج التي تراعي قضايا

الجنسين والرّق المعاصر في كل التدخلات الإنسانية، بما في ذلك

تسهيل الوصول إلى العدالة.

وأخيرًا، يجب علينا أن نضمن أن دعوات تحقيق العدالة والدعم

الهادف الذي يركّز على الناجيات من النساء والفتيات لن تتوقف

في ظل وسائل الإعلام العالمية التي تصبّ اهتمامها على أشياء

أخرى. حينها، سوف نبدأ في تحطيم أنماط الإيذاء التي تزيد من

خطورة التعرّض للعنف والاستغلال عبر الأجيال.

راجع الصفحة ٥٨ "الرّق المعاصر: سلاحٌ للحرب وعاقبة"، للاطلاع على

مناقشة أوسع حول هذه القضية، والتوصيات المتعلقة بالتدخّل الحكومي.

الموصل، العراق،

أب/أغسطس ٢٠١٤.

يفر آلاف اليزيديّين من منازلهم
بمنطقة سنجار في العراق
بعد غزوها من مقاتلي تنظيم
الدولة الإسلامية، الذين نظّموا
عملية تطهير عرقي استراتيجي
للمجتمع. وخلال الغزو، اختطف
تنظيم الدولة الإسلامية أكثر من
٦ آلاف امرأة وطفل، وأجبرت
العديد منهنّ على الزواج وباعهنّ
المقاتلون على أنهنّ إماء للجنس.
ورغم الهزيمة التي ذاقتها
الجماعة الإرهابية في ٢٠١٩، فإن
الكثير من المختنقات ما زلن
مفقودات حتى يومنا هذا.
حقوق الصورة: إيمره بورلمز/
وكالة أناضول/عبر موقع
Getty Images.